مجلس الأمن

السنة السابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٩٧٨

الجمعة، ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٢٢، الساعة ١٠/١٥

نيويورك

الرئيس	السيد نيبنزيا	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	أيرلندا	السيد كيلي
	البرازيل	السيد كوستا فيليو
	الصين	السيد داي بنغ
	غابون	السيدة أوي
	غانا	السيدة هاكمان
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	كينيا	السيد كيماني
	المكسيك	السيدة بُوِينروسترو ماسيو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودورد
	النرويج	السيدة يول
	الهند	السيد راغوتاهالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٢٤٠١ (٢٠١٨) و ٢٤٤٩ (٢٠١٨) و ٢٥٠٤ (٢٠٢٠) و ٢٥٣٣ (٢٠٢٠) و ٢٥٨٥ (٢٠٢١) (S/2022/135)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org), Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٢٤٠١ (٢٠١٨) و ٢٤٤٩ (٢٠١٨) و ٢٥٠٤ (٢٠٢٠) و ٢٥٣٣ (٢٠٢٠) و ٢٥٨٥ (٢٠٢١) (S/2022/135).

الرئيس (*تكلم بالروسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية إيران الإسلامية وتركيا والجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، والسيدة جويس مسويا، مساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/٢٠٢٢/١٣٥، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٢٤٠١ (٢٠١٨) و ٢٤٤٩ (٢٠١٨) و ٢٥٠٤ (٢٠٢٠) و ٢٥٣٣ (٢٠٢٠) و ٢٥٨٥ (٢٠٢١).

أعطي الكلمة الآن للسيد بيدرسن.

السيد بيدرسن (*تكلم بالإنكليزية*): إنني أوجه انتباهكم في كل شهر إلى أن السوريين في مختلف أنحاء البلد والمشردين يواجهون الفقر والجوع بمستويات أعلى مما كانت عليه في أي مرحلة من مراحل النزاع. وستطلع السيدة مسويا المجلس على آخر التطورات المتعلقة بالحالة الإنسانية. ولكن أود أن أؤكد على أن التنفيذ الكامل للقرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) ليس مهماً لأسباب إنسانية فحسب، بل أيضاً في سياق بناء الثقة.

ومن جانبي، ما زلت ملتزما التزاما راسخا بتنفيذ ولايتي الواردة في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) بدعوة الأطراف السورية إلى المشاركة في عملية سياسية رسمية، وإلى بذل المساعي الحميدة لتعزيز التنفيذ الكامل للقرار بطريقة تلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري وتستعيد بشكل كامل سيادة سورية ووحدتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

ومن الناحية العسكرية، بقيت الخطوط الأمامية دون تغيير، ولكننا لا نزال نرى كل الدلائل على استمرار احتدام النزاع. ويمكن أن تؤدي أي بؤرة من بؤر التوتر إلى اندلاع مواجهة أوسع نطاقا. ولا نزال نشهد قصفا متبادلا، ومناوشات، واستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، وحوادث أمنية عبر الخطوط الأمامية في الأجزاء الشمالية الغربية والشمالية الشرقية والجنوبية الغربية من البلد. ومرة أخرى، شهدنا المزيد من العنف عبر الحدود الدولية – الهجمات بالطائرات بدون طيار في الجزء الشمالي الشرقي؛ والغارات الإسرائيلية في الجنوب وفي دمشق؛ والمزيد من الحوادث الأمنية على الحدود السورية – الأردنية التي ذكرت عمّان بأنها ترتبط بتهريب المخدرات. ورأينا أيضا جماعات إرهابية مدرجة على قوائم مجلس الأمن نشطة في جميع أنحاء سورية. وننوه بالعملية البرية التي قامت بها الولايات المتحدة وقُتل فيها زعيم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

ومن الواضح أن هناك حالة جمود، وأن هناك معاناة حادة، وأن الحل السياسي هو السبيل الوحيد للخروج من هذه الحالة. وهذا يتطلب بدء عملية سياسية يقودها السوريون ويمسكون بزمامها، يجب أن تدعمها دبلوماسية دولية بناءة، مهما كان ذلك صعبا، لا سيما في الوقت الحالي.

ويسرني أن أبلغكم بأننا حددنا الآن موعدا لعقد الدورة السابعة للهيئة المصغرة التابعة للجنة الدستورية التي تعمل بقيادة وملكية

سوريتين وبتيسير من الأمم المتحدة، في جنيف في ٢١ آذار/مارس. وفي هذا الصدد، فإن الخلفية هي أنه في اليوم الأخير من الدورة السادسة، اتفق الرئيسان المشاركان في اليوم الخامس من الدورة على أن اللجنة تحتاج إلى آلية لتحسين العمل، وتوصلا، بتيسير مني، إلى اتفاق بشأن كيفية القيام بذلك.

ومن المهم أن يستمر عمل الهيئة المصغرة، بما في ذلك بطريقة تبني الثقة. فمواقف الطرفين متباعدة بشكل كبير جدا، ومن المحتم أن يكون تضييق خلافاتهما عملية تدريجية. ومع ذلك، وتماشيا مع الاختصاصات والنظام الداخلي، فإن ما نحتاج إليه هو التوافق والمشاركة البناءة من جميع الوفود حتى تعمل اللجنة بسرعة وبشكل مستمر على تحقيق نتائج ومواصلة التقدم، دون تدخل أجنبي أو جداول زمنية مفروضة خارجيا. وقد وافق الرئيسان المشاركان على عقد دورات في المستقبل في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠٢٢، وعلى مناقشة خطة عمل من الواضح أنها مطلوبة.

وفي غضون ذلك، واصلت، وسأواصل، العمل على العملية الأوسع نطاقا لتنفيذ عناصر أخرى من القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) تقع خارج نطاق السلة الدستورية. وأعكف على بدء عملية مشاورات متجددة لتحديد كيفية القيام بذلك. وفي موازاة ذلك، واصلت أيضا الاتصالات مع الأطراف السورية، حيث قمت بالاجتماع مع الحكومة السورية في دمشق وهيئة التفاوض السورية في اسطنبول وهنا في جنيف. كما أجريت مناقشات متعمقة مع وزراء خارجية الأردن وتركيا وروسيا في عواصمهم هذا الشهر.

فالقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) يتكلم عن الحاجة إلى إجراء مفاوضات سياسية واتخاذ تدابير لبناء الثقة لدعم التقدم، وهو يعدد مجموعة من التفاصيل في هذا الصدد. وبهذه الروح، وبينما أواصل تيسير عمل اللجنة الدستورية، ما برحت أسعى إلى تحديد المجالات التي يمكن التوصل فيها إلى توافق في الآراء بشأن سلسلة من تدابير بناء الثقة المتبادلة في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) التي يمكن تنفيذها بالتوازي، خطوة بخطوة، في هذه العملية، من أجل استكشاف كيفية بناء عملية سياسية أوسع نطاقا لتناول جميع المسائل في القرار.

وكما قلت للمجلس في الشهر الماضي (انظر S/PV.8955)، فإنني أسأل المحاورين ليس فقط عما سيطلبونه، ولكن أيضا عما بمقدورهم طرحه على الطاولة. وسيكون الهدف هو إحراز تقدم تدريجي بشأن المسائل من خلال الالتزامات التي يتم التعهد بها بدقة، ويمكن التحقق منها ويتم تنفيذها بالتوازي. وأستمع بعناية إلى جميع المحاورين بشأن الطريقة التي يعتقدون أنه من الممكن إحراز تقدم بها. وأشكر جميع الذين شاركوا حتى الآن، وأقدر الأفكار البناءة التي تم تبادلها حتى الآن. وأتطلع إلى مواصلة المشاورات مع الذين لم أتمكن بعد من التشاور معهم، وإلى جولات أخرى من الحوار.

وبعد آخر إحاطة قدمتها للمجلس، تشاورت مع المجلس الاستشاري للمرأة السورية في النرويج، وأتطلع إلى الترحيب به في سويسرا في الفترة من ١٤ إلى ٢١ آذار/مارس. وفي الوقت نفسه، سأجتمع يوم الأحد مع مجموعة متنوعة من ممثلي المجتمع المدني السوري المدعوين لإجراء مشاورات مواضيعية من خلال غرفة دعم المجتمع المدني في جنيف. وإنني أتطلع كثيرا إلى استئناف ذلك الحوار المباشر والاستماع إلى ملاحظاتهم واقتراحاتهم وأفكارهم. وأشعر دائما بالتشجيع والإلهام لرؤيتهم يتناقشون بشكل بناء بشأن الكيفية التي يمكن بها إعادة بناء مجتمع سوري قائم على القيم المدنية المشتركة للاستقلال والمشاركة والتعددية والشفافية والحوار والمساواة على الرغم من قصص حياتهم المتنوعة.

وأنا مقتنع بأن الغالبية العظمى من الشعب السوري تتوق إلى انتهاء النزاع، ورؤية بعض التحسينات الأساسية في حياتهم المحطمة والعيش في أمان وكرامة. ويريدون أيضا أن يروا تقدما في ملف المحتجزين والمختطفين والمفقودين، وهو ما لا يزال يؤثر على حياة العديد من العائلات في كل ركن من أركان سورية. إن اتخاذ إجراءات على نطاق واسع فيما يتعلق بعمليات إطلاق السراح، وخاصة للنساء والأطفال والمرضى والمسنين، وتبادل المعلومات بشأن مصير الأشخاص المفقودين وأماكن وجودهم يكتسي أهمية حيوية أكثر من أي وقت مضى.

وخلال آخر جولة من المشاورات، كنت آمل أن نبدأ في إيجاد طريقة لعملية سياسية فعالة لتنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ومن الواضح أنني أشعر بقلق بالغ لأن الدبلوماسية الدولية البناءة المطلوبة لدفع ذلك إلى الأمام قد تكون أكثر صعوبة مما كانت عليه بالفعل على خلفية العمليات العسكرية في أوكرانيا.

ومن جانبي، سأواصل التركيز على إشراك الأطراف السورية وانعقاد اجتماعاتها والتشاور على نطاق واسع. وسندعو إلى عقد سلسلة من اجتماعات اللجنة الدستورية في آذار/مارس و أيار/مايو وحزيران/يونيه، وسنواصل إجراء مجموعة من المشاورات بشأن النهج التدريجية في إطار المسائل الأوسع نطاقا في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وحول كيفية إحراز التقدم.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر السيد بيدرسن على إحاطته.

أفهم أن هذه هي الإحاطة الأولى للسيدة مسويا أمام مجلس الأمن. أرحب بها في هذه الجلسة، وأعطيها الكلمة الآن.

السيدة مسويا (*تكلمت بالإنكليزية*): هذه هي الإحاطة الأولى التي أقدمها إلى مجلس الأمن في دوري كنائبة لمنسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ. وأتطلع إلى العمل عن كثب مع جميع أعضاء المجلس.

وقبل بضعة أيام، نشرت الأمم المتحدة مع شركائها في المجال الإنساني تقييمها القائم على الأدلة للاحتياجات الإنسانية في الجمهورية العربية السورية للعام المقبل. والنتائج واضحة وترسم صورة قاتمة جدا. فهناك عدد أكبر من الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الآن أكثر من أي وقت منذ بداية النزاع. وسيعتمد ما مجموعه ١٤,٦ مليون شخص على المساعدة الإنسانية. وهو عدد يزيد بنسبة ٩ في المائة عن العام الماضي، وبنسبة ٣٢ في المائة عن العام الذي قبله. إن العالم يخذل الشعب السوري. ولا يمكن أن تكون هذه استراتيجيتنا.

ولا تزال الأعمال العدائية، التي تجري أساسا على طول الجبهة، تحصد أرواح المدنيين وتلحق الضرر بالهياكل الأساسية المدنية الحيوية مثل المستشفيات والمدارس ومرافق المياه. وقد قتل ١٤ مدنيا آخر في شهر كانون الثاني/يناير من هذا العام وحده. وأودت الألغام والذخائر المتفجرة بحياة المزيد من الأشخاص، ومنهم الأطفال. وكذلك تقيد الأعمال العدائية حرية التنقل، الأمر الذي يعرض بدوره النساء والأطفال لخطر أشد من الاعتداءات. وكما رأينا في الشهر الماضي، حيث وقع هجوم على سجن في الحسكة، فإن مئات الأطفال لا يزالون يعيشون في مراكز الاحتجاز والمخيمات في أوضاع غير مستقرة بشكل لا يصدق. فما كان ينبغي أن يكونوا هناك في المقام الأول. وهم بحاجة إلى الحماية. كما أنهم بحاجة إلى الخدمات والأمل في المستقبل. وقد حان الوقت منذ أمد بعيد لاتخاذ إجراءات.

وتندرج سوريا الآن ضمن البلدان العشرة الأكثر افتقارا للأمن الغذائي في العالم، حيث يعتبر عدد هائل قدره ١٢ مليون شخص في حالة من انعدام الأمن الغذائي. والاقتصاد السوري يتهاوى إلى الحضيض. وكلفة الغذاء تزداد والناس يجوعون. وخلال العام الماضي، تضاعفت تقريبا تكلفة إطعام أسرة مكونة من خمسة أفراد لمدة شهر بأبسط المواد الغذائية. وتنفق الأسرة المعيشية الآن في المتوسط مبلغا يزيد بنسبة ٥٠ في المائة على ما تكسبه. وللبقاء، يتعين على الأسر أن تقترض المال من دون أمل كبير في التمكن من سداد قروضها، وهي بذلك تواصل تضخيم أعبائها المالية المتزايدة باستمرار، وهي أعباء تجبرها على المفاضلة بين خيارات لا تطاق. ويجري سحب الأطفال، والفتيات على وجه الخصوص، من المدرسة. وزواج الأطفال آخذ في الازدياد. وقد لحق الضرر بصورة غير متناسبة بالأسر المعيشية التي ترأسها نساء، وكبار السن الذين لا يحصلون على دعم أسري، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأطفال.

ونحن بصدد تكثيف برامج الإنعاش المبكر هذا العام. وأعلم أن وكيل الأمين العام غريفيث قد أطلع المجلس أيضا على هذا الوضع مؤخرا (انظر S/PV.8957). وخطتنا للاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢٢ على وشك الاكتمال. ونتوقع أن يوجه ما يقرب من ربع مجموع المبالغ المطلوبة في النداء إلى زيادة القدرة على الصمود وإتاحة الخدمات

الأساسية، وهو ما يمثل زيادة كبيرة مقارنة بالعام الماضي. وسينصب جزء من تركيزنا على زيادة توفير بعض الخدمات الأساسية مثل المياه، ولكننا بحاجة إلى مزيد من الدعم، ونعول على سخاء المانحين من أجل إنجاز المهمة. ومن الأهمية بمكان أن تيسر مختلف الأطراف جهودنا. ويعتمد ملايين الأشخاص في شمال غرب سورية على دعمنا للبقاء على قيد الحياة. وقد ضاعف الشتاء من معاناتهم، وعلى الأخص منهم الملايين الذين يعيشون في الخيام. ومن خلال عملياتنا عبر الحدود، نقدم الغذاء والدواء والمواد الأساسية الأخرى كل شهر، ونساعد على تقديم الخدمات الأساسية، ونقوم بكل ذلك بطريقة شفافة تستند إلى المبادئ.

وفي العام الماضي وسعنا أيضا نطاق الوصول إلى شمال غرب سورية بواسطة استئناف العمليات عبر الخطوط. وفي كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير، وبعد إنشاء نظام توزيع جديد، بدأت المعونة عبر الحدود تصل إلى المحتاجين. ولدينا خطة جاهزة لتسليم شحنات إضافية، ونحن على استعداد للتحرك. وما نحتاج إليه الآن هو دعم جميع الأطراف المعنية لتمكين البعثات العابرة للحدود من النفاذ. ولكن اسمحوا لي أن أكرر أنه لا يوجد بديل الآن يمكن أن يضاهي حجم ونطاق العملية الضخمة للأمم المتحدة عبر الحدود، التي توفر الغذاء واللقاحات وغيرها من أشكال المعونة الحيوية لـ ٢,٤ مليون شخص.

لقد عانى الشعب السوري لفترة طويلة. وهو يستحق مستقبلا أفضل. وهو الآن بحاجة إلى المساعدة للبقاء على قيد الحياة، ولكن ينبغي ألا يكون الأمر كذلك. فالسوريون بحاجة إلى فرصة لبناء حياة كريمة لأنفسهم ولأسرهم. ويجب أن يتمكنوا من إعطاء أطفالهم الأمل في مستقبل أفضل. ولتحقيق ذلك، نحتاج إلى سبل مستدامة وموثوقة للوصول. ونحتاج إلى المزيد من اللقاحات. ونحتاج أيضا إلى توسيع نطاق برامج الإنعاش المبكر، إلى جانب عملنا المنقذ للحياة. ولكن الأهم من ذلك أن السوريين بحاجة إلى السلام.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر السيدة مسويا على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والأمين العام المساعد مسويا على إحاطتيهما، وأود أن أرحب بالأمينة العامة المساعدة الحاضرة معنا للمرة الأولى. وإحاطتاهما مهمتان لأن من الضروري أن يواصل مجلس الأمن مناقشة الأزمات السياسية والإنسانية والأمنية الجارية في سورية علنا. أود اليوم أن أركز على ثلاثة جوانب للأزمة السورية – الحاجة إلى إحراز التقدم على المسار السياسي المتعثر، والتهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وضرورة توسيع نطاق وإيصال المساعدات الإنسانية، بما في ذلك من خلال الآلية الإنسانية العابرة للحدود.

أولا، تؤكد الولايات المتحدة مجددا دعمها القوي لجهود المبعوث الخاص بيدرسن من أجل النهوض بحل سياسي في سوريا والتنفيذ الكامل للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ونرحب بالإعلان عن عقد جولة جديدة من اجتماعات اللجنة الدستورية السورية وندعو جميع الأطراف إلى المشاركة بحسن نية والالتزام بصيغة الاجتماع. ونتطلع إلى إجراء مزيد من المناقشات بشأن النهج التدريجي الذي يتبعه المبعوث الخاص. ونأمل أن تشارك جميع الأطراف السورية، فضلا عن الأطراف الأخرى صاحبة المصلحة، بشكل بناء في إيجاج السبل للنهوض بجميع جوانب العملية السياسية.

ويظل يساورنا قلق عميق إزاء عدم إحراز التقدم في الإفراج عن آلاف الأشخاص الذين اعتقلوا تعسفا، وندعو نظام الأسد مرة أخرى إلى إطلاق سراح السجناء من جانب واحد. ونحث النظام أيضا على تقديم معلومات عن عشرات الآلاف من المفقودين. وكما سمعنا خلال عدد لا يحصى من الإحاطات، فإن تلك المسألة تؤثر على كل أسرة سورية تقريبا، وعدم اتخاذ إجراء بشأن الملف يؤكد لماذا لا يجوز للأمم تطبيع علاقاتها مع نظام يمارس الحبس والإخفاء القسري ضد شعبه.

ثانيا، إن الهجوم على مركز الاحتجاز الخاص بداعش في الحسكة في شهر يناير/كانون الثاني هو تذكير صارخ بأن داعش لا يزال يشكل تهديدا خطيرا وأن التحالف الدولي لمكافحة داعش يجب

أن يواصل جهوده. ونحن ننسب الفضل إلى قوات سوريا الديمقراطية لاتخاذها إجراءات سريعة لإفشال ذلك الهجوم وحرمان داعش من التعزيزات التي سعى إليها. وقد تكبدت قوات سوريا الديمقراطية خسائر كبيرة في الرد على ذلك الهجوم. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى اتخاذ الإجراءات لإعادة مواطنيها الباقين في شمال شرق سورية إلى وطنهم وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم ومحاكمتهم، حسب الاقتضاء. إن تنحية زعيم داعش السابق حاجي عبد الله من ساحة المعركة يدل على التزامنا الثابت بحرمان داعش من أي فرصة لإعادة تشكيل صفوفه واستعادة الأراضي في سورية والعراق والسيطرة عليها.

ثالثا، وكما شرح الأمين العام المساعد بالتفصيل، فإن الحالة الإنسانية اليائسة في سوريا تؤكد مرة أخرى ما يقوله العاملون في مجال المساعدة الإنسانية والشعب السوري منذ سنوات – وهو أن المساعدات لا تصل بالقدر الكافي إلى من يحتاجون إليها. وليس ذلك فحسب، لأنه وفقا لتوقعات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لعام ٢٠٢٢، فإن عدد المحتاجين في سورية الآن أعلى من أي وقت مضى خلال النزاع المستمر منذ ١١ عاما. ولا يملك الشعب السوري ما يكفي من الغذاء أو الدواء أو الوقود أو البطانيات أو الملابس الشتوية. وقد أصبحت الحالة في شمال شرق سورية، التي كانت سيئة بشكل مأساوي قبل إغلاق معبر اليعربية مع العراق، أسوأ فعليا بعد أن فشل المجلس في إصدار إذن باستمرار استخدامه.

ونثني على جميع الدول التي تقدم المساعدة فيما يتعلق بمكافحة مرض فيروس كورونا في سورية، بما في ذلك تبرع إيطاليا مؤخرا بكمية كبيرة من اللقاحات، ولكن لكي يتسنى استخدام اللقاحات فعليا بشكل أسرع، ثمة حاجة إلى توسيع نطاق وصول المساعدات الإنسانية. ولا يزال استمرار إمكانية الوصول عبر الحدود وعبر خطوط التماس أمرا أساسيا. ومن مسؤوليتنا الجماعية تجديد وتوسيع الآلية العابرة للحدود في هذا الصيف. ونؤيد جميع طرائق إيصال المساعدة الإنسانية. ويشمل ذلك الشحنات عبر خطوط التماس، وندعو جميع الأطراف إلى العمل بشكل بناء مع الأمم المتحدة لتيسير عمليات التسليم عبر الخطوط التماس. ولكن، كما قلنا، نحن والأمين العام، مرارا: لا يمكن أن تضاهي المعونة عبر خطوط التماس حجم المعونة عبر الحدود. ولذلك، يجب على المجلس أن يعمل معا ليس لمجرد ضمان بقاء معبر باب الهوى مفتوحا، بل أيضا لجعل جميع خيارات الوصول عبر الحدود متاحة لتلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة. وبينما تواصل الولايات المتحدة والجهات المانحة الأخرى دعم الاستجابة الإنسانية في سورية، يجب علينا جميعا أن نظل يقظين للكشف عن أي محاولة من جانب نظام الأسد وأعوانه للتلاعب بالمساعدات الإنسانية. إن سجل النظام في ذلك، الذي يعود إلى بداية النزاع، واضح ومخزي. ولذلك، نريد أن نغتنم هذه الفرصة لنُذكّر بالأهمية الحاسمة لمعايير ومبادئ المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في سورية، والتي تهدف إلى ضمان إيصال المساعدات الإنسانية بطريقة قائمة على المبادئ استنادا إلى الحاجة وحدها. وندعو جميع الأطراف الفاعلة إلى السماح للأمم المتحدة وجميع المنظمات الإنسانية بالعمل دون تدخل من أجل خدمة الشعب السوري.

السيد كيلي (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي بهذا البيان اليوم بالنيابة عن النرويج وأيرلندا، القائمتين على الصياغة بشأن الملف الإنساني السوري. وأود أن أرحب بمساعدة الأمين العام مسويا وأن أشكرها على إحاطتها الرصينة جدا، والتي أكدت مرة أخرى على العمق الهائل للاحتياجات الإنسانية الجارية على أرض الواقع. كما ذكرتنا بالتحدي المعقد المتمثل في تنفيذ الاستجابة الإنسانية في جميع أنحاء سورية.

منذ بداية عام ٢٠٢٢، شهدت سورية زيادة في انعدام الأمن والعنف. وأسفرت الأعمال العدائية عن مقتل ما لا يقل عن ٩٢ مدنيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من بينهم ١٩ طفلا. إن وفاتهم مؤسفة، وكذلك الأذى المنهجي الذي تلحقه أطراف النزاع بالمدنيين. والتجاهل الصارخ لحياة السوريين أمر غير مقبول ببساطة، ومع ذلك فقد أصبح هو القاعدة بشكل مأساوي. ونحث جميع أطراف النزاع على الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك عن طريق ضمان حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية في تنفيذ العمليات العسكرية.

لقد خلف النزاع المسلح المستمر منذ أكثر من عقد على جبهات متعددة في سورية مساحات شاسعة من البلد مليئة بالألغام وجميع أنواع الذخائر المتفجرة. ويدفع المدنيون الأبرياء الذين يحاولون فحسب ممارسة حياتهم اليومية ثمنا مروعا في صورة خسائر في الأرواح أو الأطراف. والتلوث بالذخائر المتفجرة ليس أحد الشواغل الرئيسية المتعلقة بالحماية فحسب، بل إنه يعوق أيضا توسيع نطاق إيصال المساعدات الإنسانية، فضلا عن الجهود الرامية إلى بناء سبل العيش والقدرة على الصمود في سورية. ولطالما كانت القدرة على إزالة الألغام حلقة مفقودة في السلسلة الأوسع للتدخلات الإنسانية في سورية. ونرحب ببدء عمليات الإزالة بدعم من دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في الغوطة الغربية. ويتيح وصول منظمات قادرة على اتخاذ إجراءات تتعلق بالألغام إلى سورية للمانحين وغيرهم من أصحاب المصلحة في المجال الإنساني فرصة للبدء في سد الفجوة، على سبيل الاستعجال، بما يتماشى مع المبادئ الإنسانية.

يساورنا قلق عميق إزاء استمرار تدهور الحالة الأمنية في مخيم الهول، حيث أُبلغ عن أربع جرائم قتل في كانون الثاني/يناير وحده. ونحث على الانتهاء بسرعة من استعراض البروتوكولات الأمنية. ومن المهم للغاية أن يوفر الأمن في المخيم الحماية للمدنيين والعاملين في المجال الإنساني دون تقييد وصول المساعدات الإنسانية.

وما زال السوريون يعانون أشد المعاناة خلال شتاء قاس ووحشي على نحو مدمر. فقد غمرت المياه المخيمات، مما أدى إلى تدمير الخيام وأثر على حياة عشرات الآلاف من المدنيين وأسفر عن وفاة رجال ونساء وأطفال. وتعمقت الأزمة الاقتصادية، مما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل مستمر وفاقم من انعدام الأمن الغذائي. كما تأثرت إمكانية الحصول على المياه جراء الأعمال العدائية وانخفاض هطول الأمطار وأعطال شبكات المياه. ونشيد بالجهود المتواصلة التي تبذلها الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى في تنفيذ أنشطة الإنعاش المبكر ونرحب بالتقدم المحرز في هذا الصدد خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وخلال هذا الموسم الكئيب، تواصل العملية الإنسانية عبر الحدود توفير الدعم الإنساني الحيوي لملايين الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إليها في شمال غرب سورية. وكما قال الأمين العام مرة أخرى، لا يوجد حاليا بديل يمكن أن يضاهي حجم ونطاق العملية العابرة للحدود. وبوصفهما مشاركتين في صياغة القرارات، تواصل أيرلندا والنرويج تأكيد دعمهما لجميع طرائق تلبية الاحتياجات الإنسانية لسكان سورية كافة. ولا يزال مشهد إيصال المساعدات الإنسانية في سورية معقدا. وإيصال وتوزيع الشحنة الثانية من الإمدادات عبر خطوط التماس إلى شمال غرب سورية أمر جدير بالترحيب، ولكننا نشعر بخيبة الأمل إزاء عدم تسليم أي إمدادات عبر الخطوط حتى الآن في عام ٢٠٢٢. ومن الأهمية بمكان توفير الموافقات اللازمة والضمانات الأمنية. ونشجع الجهود المتواصلة وندعو جميع الأطراف إلى الالتزام بضمان إيصال المساعدات الإنسانية إلى كل من يحتاجون إليها. إن أبناء الشعب السوري، وهم بالفعل في أمس الحاجة، هم الذين لا يزالون يعانون عندما لا يكون إيصال المساعدات الإنسانية ممكنا. وأود أن أؤكد مجددا أن المبدأ التوجيهي الذي نسترشد به في هذا الملف هو، وسيظل، تلبية الاحتياجات الإنسانية الكبيرة للشعب السوري كافة. ويجب على مجلس الأمن أن يواصل العمل كيد واحدة لضمان تلبية تلك الاحتياجات.

أود الآن أن أنتقل إلى الحالة السياسية وأن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية. إنني أشكر المبعوث الخاص بيدرسن على إحاطته. وتثني أيرلندا على جهوده المتواصلة لإعادة عقد هيئة الصياغة في اللجنة الدستورية في الاجتماع السابع المزمع عقده في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ آذار/مارس. ويجب أن تحرز اللجنة تقدما جوهريا، ولكن لا يمكنها أن تفعل ذلك دون المشاركة الفعالة بشأن النصوص، ولا سيما من جانب السلطات السورية. ونرحب بالمشاورات الجارية التي يجريها السيد بيدرسن مع المجلس الاستشاري للمرأة. فمن الضروري أن يكون لدى اللجنة فهم واضح للآثار الجنسانية للحالة الراهنة. ويجب أن تكون المساواة بين الجنسين واحترام القانون الدولي لحقوق الإنسان من الأولويات، استنادا إلى دستور يراعي المنظور الجنساني. وينبغي أن تكون مشاركة المرأة وقيادتها الكاملة والمتساوية والهادفة قاعدة في كل مرحلة ولكل طرف.

وتدعو أيرلندا جميع أطراف النزاع إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي. ونكرر دعواتنا إلى محاسبة المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي. وستواصل أيرلندا دعم عمل لجنة التحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان بشأن الجمهورية العربية السورية والآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١. ولكل منهما دور حيوي في ضمان المساءلة والعدالة، وهو أمر ضروري إذا كان للشعب السوري أن ينعم بالسلام والاستقرار الدائمين.

ولا تزال أيرلندا تشعر بقلق بالغ بشأن عشرات الآلاف من الأشخاص في سورية المحتجزين بشكل غير قانوني أو المختفين قسرا. ونتطلع إلى الدراسة القادمة من الأمين العام بشأن كيفية تعزيز الجهود المبذولة لتوضيح مصير ومكان المفقودين في سورية، على النحو المطلوب في قرار الجمعية العامة ٧٦/٢٢٨. وستكون هذه إضافة قيمة إلى العمل الحالي، بما في ذلك ما يقوم به مكتب المبعوث الخاص.

لقد تم تذكير المجلس في الشهر الماضي بالخطر الشديد الذي لا يزال يشكله تنظيم داعش في سورية. فيجب أن يظل المجتمع الدولي ملتزما بضمان الهزيمة الدائمة له. وللمساعدة في التغلب على تلك التحديات وغيرها، ستواصل أيرلندا دعم المبعوث الخاص بيدرسن في جميع جهوده لتيسير التوصل إلى حل سياسي ينقذ كل الشعب السوري. ونتطلع إلى مزيد من الانخراط في مبادرته القائمة على الخطوات التدريجية. وندعو جميع أطراف النزاع، فضلا عن الأطراف الدولية والسورية الأخرى المعنية، إلى أن تفعل ذات الشيء.

في الختام، يجب أن يظل القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) منارتنا. إننا نعلم جميعا أن الحل الوحيد المستدام للأزمة في سورية هو من خلال عملية سياسية شاملة بقيادة سورية تلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري. عندئذ فقط يمكن للشعب السوري أن يطمئن إلى أن نهاية معاناته تلوح في الأفق. فهذا هو السبيل الوحيد للمضي قدما.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة): أشكر السيد غير بيدرسن والسيدة جويس مسويا على الإحاطات الهامة. ونرحب بالسيدة مسويا في المجلس لأول مرة.

أود في بيان اليوم أن أتطرق أولاً إلى الوضع الإنساني في الجمهورية العربية السورية، ومن ثم سأنتقل للمسألة السياسية.

بالنسبة للمسألة الأولى، نرى ضرورة التركيز على الاستجابة للاحتياجات الإنسانية للشعب السوري، والذي يتحمل العبء الأكبر من الأزمة. وكأولوية، لا بد من عزل الموقف السياسي عن الموقف الإنساني. فمهما كانت الاختلافات السياسية، يجب أن تظل مسألة توفير المساعدات الإنسانية والمشاريع الإغاثية للسوريين محل توافق من قبل الجميع، خاصة في ظل ما ذكرته السيدة جويس بأن ١٤,٦ مليون شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية. فأخلاقياً وإنسانياً، لا يمكن ترك الشعب السوري الشقيق يواجه ظروفاً صعبة يفتقر فيها إلى أبسط الخدمات كالمياه والكهرباء.

وننوه إلى أن أزمة المياه تعد من أهم التحديات الإنسانية التي تواجه السكان، لا سيما الذين يعتمدون على محطة علوك أو المتواجدين في مدينة الباب. ونؤكد بأن فرض أية قيود على إمكانية الحصول على المياه سيكون لها تداعيات إنسانية خطيرة.

كما تؤكد بلادي على ضرورة أن تتعاون الأطراف المعنية في سورية لضمان وصول المساعدات الإنسانية لكافة المحتاجين. ونشيد في هذا الصدد باستمرار إيصال المساعدات الإنسانية إلى سورية، بناءً على القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، واستئناف عملية إيصال المساعدات عبر خطوط النزاع خلال الأشهر الماضية.

وفيما يتعلق بالوضع السياسي، نرحب باتفاق الطرفين على عقد الدورة السابعة للجنة الدستورية بتاريخ ٢١ آذار/مارس، بما في ذلك الاتفاق على آلية عمل الدورة. إذ ستساهم مثل هذه الخطوات في بناء الثقة بين الطرفين، استعداداً لمعالجة التحديات الأكثر تعقيداً. وعليه، نحث على تشجيع الطرفين على مواصلة الانخراط في الحوار، بهدف البناء على هذه التطورات الإيجابية.

ولا يفوتنا هنا أن نجدد تأكيدنا على أهمية أن تنخرط المرأة السورية بشكل فاعل في اللجنة الدستورية، نظراً لدورها المحوري في تنمية المجتمع في كافة المجالات.

لا يمكن تجاهل الواقع المتمثل بأن سورية تعد دولة عربية وأن استقرارها مرتبط باستقرار المنطقة العربية. كما نؤكد على أهمية رفض التدخلات الأجنبية في الشأن السوري، وتفعيل الدور العربي في الأزمة السورية، باعتباره الأقدر على دعم جهود الوساطة تحت رعاية الأمم المتحدة بهدف حل الأزمة والحفاظ على أمن المنطقة.

يتطلب إحراز تقدم في العملية السياسية العمل على معالجة التحديات الأمنية عبر خفض التصعيد ووقف إطلاق النار في جميع أنحاء سورية.

ويجب أيضاً الأخذ بعين الاعتبار التداعيات التي تمتد إلى دول الجوار بسبب الوضع الأمني الهش في سورية، وخاصةً على المملكة الأردنية الهاشمية. فقد أدت الاشتباكات التي حدثت على الحدود الأردنية – السورية بين القوات المسلحة الأردنية وبعض المجموعات التي تحاول تهريب المخدرات إلى الأراضي الأردنية والدول المجاورة إلى استشهاد وإصابة عدد من أفراد حرس الحدود الأردني، وهو أمر غير مقبول.

وختاماً، نؤكد على أن التوصل لحل سياسي للأزمة السورية لا يزال ممكناً، ويتطلب إبداء المرونة اللازمة، وتضافر الجهود لتجاوز العقبات الحالية والانتقال من إدارة الأزمة إلى حلها، بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وذلك لتلبية تطلعات الشعب السوري الشقيق واحتياجاته الأساسية.

السيد خوجة (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أشكر الممثل الخاص بيدرسن على إحاطته. ونرحب أيضا بمساعدة الأمين العام السيدة مسويا في مجلس الأمن ونشكرها على إحاطتها. سأكون موجزا لأنني أشعر بأنني على الأرجح سأكرر ما قلته. لا أحد يحتاج إلى التذكير بمعاناة الشعب السوري غير المحتملة في ظل الجمود الحالي والحالة الإنسانية المأساوية المستمرة والمتفاقمة، كما سمعنا اليوم. في كل شهر، وبينما نسمع عن المشهد المحبط الشامل في سورية، نسأل أنفسنا كم من ملايين الأشخاص الذين لا حول لهم ولا قوة يجب أن يجوعوا وكم عدد الضحايا والأطفال يجب أن يتجمدوا حتى الموت كي يستخدم المجلس سلطته لقلب الوضع الراهن.

لقد شددنا من قبل على أن للوصول عبر الحدود أهمية قصوى، وأكرر ذلك. ينبغي توسيع نطاقه بحيث لا نحصل في الجلسة المقبلة أو الجلسات التالية في الأشهر القادمة على نفس الصورة، أو صورة أسوأ، للإهمال المخيف وازدراء حياة البشر.

إن السوريين بحاجة إلى كل شيء. إنهم بحاجة إلى الغذاء وكل المساعدة التي يمكنهم الحصول عليها للبقاء أحياء، ولكن الأهم من ذلك كله أنهم بحاجة إلى السلام والأمل والآفاق. ولهذا السبب فإن مفتاح هذه المسألة هو عملية انتقال سياسي، والتي لا يمكن بدونها إحراز أي تقدم نحو تطبيع الحياة في البلد بصفة عامة، بما في ذلك الحالة الإنسانية.

لا يمكن أن يكون هناك بديل للتنفيذ الكامل والسريع للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ولن يؤدي التأخير والتعويق إلا إلى تفاقم الحالة الرهيبة. إن النظام السوري، الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن المعاناة الهائلة التي ابتلى بها الشعب السوري وعن إدامة هذا الوضع الراهن المهلك، يتحمل أيضا المسؤولية الرئيسية عن التقدم المنعدم عمليا نحو حل سياسي للصراع. نحن ندعم عملية تملكها وتقودها سورية، لكننا نعتقد بقوة أيضا أن الجهود الرامية إلى إعادة تأهيل النظام السوري ينبغي أن لا تسبق التقدم الحقيقي والملموس نحو انتقال حقيقي في سورية بل ينبغي أن تعقبه. إن مكافأة النظام دون أي قبول منه للمسؤولية عن تجاوز الوضع الراهن لن تؤدي إلا إلى تشجيعه – كما رأينا – في رفضه الانخراط بحسن نية مع المعارضة وقدرته على الاستمرار في تقويض الانتقال السياسي دون عقاب.

ونكرر تأكيد دعمنا الكامل وبلا تحفظ للمبعوث الخاص في نهجه التدريجي للجمع بين الأطراف المعنية من أجل إعادة سورية إلى المسار الصحيح. وما زلنا حريصين على السعي إلى تحقيق نتائج عملية يمكن أن تمهد الطريق لسورية حرة وديمقراطية.

ونتطلع إلى الاجتماع المقبل للجنة الدستورية وعملية مستدامة لإحراز تقدم بشأن مشاركة المرأة. ما فتئنال نرى أن إجراء انتخابات حرة ونزيهة، بموجب دستور جديد يعكس إرادة الشعب السوري وتطلعاته، هو السبيل لفتح صفحة جديدة في سورية. ويشكّل الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين والوقف الكامل للهجمات على المناطق المدنية والمساءلة الكاملة عن الجرائم المرتكبة شروطا مسبقة مهمة لإعادة بناء العملية التي يمكن أن تضع سورية على المسار الصحيح نحو مستقبلها.

السيد راغوتاهالي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أشارك الآخرين في توجيه الشكر للمبعوث الخاص بيدرسن والأمينة العامة المساعدة مسويا على آخر المستجدات التي قدماها اليوم.

ما فتئ الموقف الثابت للهند يتمثل في أن فرض حلول خارجية لن يساعد في حل النزاع السوري. فعلى السوريين تحديد وتقرير ما هو الأفضل لسورية ومستقبلهم. وما فتئ المبعوث الخاص يعمل باستمرار لتيسير العملية السياسية بما يتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، ونؤيد جهوده الدبلوماسية النشطة لإنهاء الجمود الذي أصاب عملية اللجنة الدستورية. ونحيط علما بالإعلان عن عقد الجولة السابعة من اجتماعات اللجنة الدستورية في جنيف الشهر المقبل. ونشيد أيضا بالزيارتين التي قام بهما المبعوث الخاص مؤخرا إلى دمشق وموسكو واجتماعاته مع القيادتين السورية والروسية. وقد عمل أيضا مع قادة آخرين في المنطقة، بما في ذلك في مصر. ونرى أن الجهات الفاعلة الإقليمية وجيران سورية سيكون لهم دور هام يضطلعون به في التوصل إلى حل سلمي للنزاع وإحراز تقدم دائم من خلال تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وفيما يتعلق بتدابير بناء الثقة، نتطلع إلى تلقي ورقة المبعوث الخاص بشأن أفكاره الجديدة، كما أبلغ المجلس في كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.8955). ونأمل أن تتناول الورقة المسائل المتصلة بإعادة الإعمار أيضا. ونرحب بالجهود التي تبذلها السلطات السورية لإعطاء الأولوية لعودة النازحين السوريين إلى مناطقهم الأصلية.

وعلى الصعيد الأمني، لا نزال نشعر بالقلق إزاء الحالة العامة في سورية، بما في ذلك تزايد حوادث انتهاكات وقف إطلاق النار في شمال غرب البلد. وندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن أي تصرفات يمكن أن تؤدي إلى مزيد من التدهور في الحالة. وقد أكدت الهند مرارا وتكرارا التهديد الذي يلوح في الأفق جراء الجماعات الإرهابية التي عادت للظهور في سورية. وتبين وحشية الهجمات التي شنها داعش في شمال شرق سورية والحسكة الشهر الماضي مدى خطورة المشكلة. وتستدعي عودة ظهور داعش في سورية والعراق أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات عاجلة. ونؤكد من جديد أنه لا يمكن ولا ينبغي المساس بالكفاح العالمي ضد الإرهاب لتحقيق مكاسب سياسية ضيقة. لا يمكن هزيمة الإرهابيين بتشكيل تحالفات مع كيانات غير ذات سيادة أو الدفع بتنفيذ مخططات سياسية ضيقة.

ولم تشهد الأزمة الإنسانية في سورية تحسنا ملحوظا في الأشهر الأخيرة. ونرى أن وقف إطلاق النار الشامل على الصعيد الوطني ضروري لصالح الشعب السوري. وسيساعد أيضا في توسيع نطاق عمليات تقديم المساعدات الإنسانية عبر خطوط التماس. ونلاحظ التقدم المحرز في توسيع نطاق الاستجابة الإنسانية الشاملة وتيسير وصول المساعدات عبر خطوط التماس، بما في ذلك صياغة خطة مدتها ستة أشهر لكفالة تدفق المساعدات بشكل مستدام ويمكن التنبؤ به. ومع ذلك، نرى أنه هناك مجالا كبيرا لتوسيع نطاق العمليات في الشمال الشرقي. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن العمليات الجارية عبر الحدود لا تزال تؤثر سلبا على سيادة الدولة السورية. ولذلك نشجع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وغيره من وكالات الأمم المتحدة على مواصلة الجهود الرامية لتعزيز العمليات عبر خطوط التماس أيضا.

وسيلزم زيادة المساعدات الإنسانية وتعزيز دعم الجهات المانحة لخطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية لسورية، التي لا تزال تعاني من نقص التمويل. ولا نزال نرى أنه من الأهمية بمكان أيضا إحراز تقدم في تنفيذ القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) فيما يتعلق بالتعافي المبكر. ويظل دعم المجتمع الدولي في التصدي للتحديات الاقتصادية والإنسانية جزءا لا يتجزأ من نجاح العملية السياسية. ومن جانب الهند، فقد واصلت تقديم المساعدة الإنمائية لسورية ودعم تنمية مواردها البشرية. واستجابة

لطلب من الحكومة السورية للحصول على مساعدات إنسانية طارئة، أهدت الهند ٠٠٠ ٢ طن متري من الأرز لتعزيز الأمن الغذائي في سورية العام الماضي في شحنتين. وفي تموز/يوليه ٢٠٢٠، أهدينا ١٠ أطنان مترية من الأدوية المنقذة للحياة إلى سورية في إطار المساعدات المتعلقة بمرض فيروس كورونا. واستفاد أكثر من ٥٠٠ سوري من مخيم تركيب الأطراف الاصطناعية الذي أقمناه في عام ٢٠٢٠.

وفي الختام، يجب ألا نغفل الترابط القوي بين الجانبين السياسي والإنساني للنزاع في سورية. وستظل الهند ملتزمة التزاما قويا بدعم عملية المصالحة الجارية التي تيسرها الأمم المتحدة وتقودها سورية وتملك زمامها باعتبارها السبيل الموثوق به للمضي قدما.

السيد كيماني (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم غابون وغانا وكينيا. ونشكر المبعوث الخاص بيدرسن والأمينة العامة المساعدة مسويا على إحاطتيهما. ونرحب أيضا بمشاركة ممثلي سورية وإيران وتركيا. وسيركز بياننا على الحالة السياسية والأمنية والإنسانية في سورية.

لا تزال الحالة في سورية تتطلب الوفاء بمسؤوليتنا الجماعية عن حماية الشعب السوري وتمكينه في سعيه إلى تحقيق السلام والاستقرار المستدامين. وإحراز تقدم على المسار السياسي إنما هو شريان حياة في ذلك الصدد. ونشيد بجهود المبعوث الخاص التي أدت، بعد توقف دام أربعة أشهر، إلى اتفاق على عقد جولة سابعة من اجتماعات اللجنة الدستورية في الجزء الأخير من الشهر المقبل. ونثني على استعداد الأطراف للتوصل إلى اتفاق بشأن المنهجية، وهو ما نعده تطورا واعدا. ونعيد تأكيد دعوتنا إلى الأطراف للعمل بشكل هادف وبنَّاء لتحقيق مصالح ملايين السوريين الذين يعولون على قيادتها لبناء مستقبل مشرق. ونتطلع كذلك إلى انعقاد الاجتماع المقبل بصيغة أستانا على مستوى وزراء الخارجية في الشهر القادم. ونأمل أن يسفر الاجتماع عن مسارات مثمرة يمكن أن تسفر عن تقدم وتحمل في طياتها الأمل لسورية. وتدعم الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن السبل الأخرى المبتكرة التي تهدف إلى دفع العملية السياسية قدما. ونحيط علما بالمشاورات الجارية للمبعوث الخاص بشأن نهج تدريجي ونحث على أن يتفق تنفيذه بوضوح، ولا سيما فيما يتعلق بالمسائل الإنسانية، مع القانون الدولي الإنساني.

وتضطلع الجهود الإقليمية بدور حاسم في دعم الشعب السوري في سعيه لتحقيق السلام الدائم. وتفيد تجربتنا في أفريقيا بأن المشاركة الإيجابية النشطة لبلدان الجوار والبلدان القريبة، ولا سيما بطريقة منسقة، أساسية لحل الأزمات السياسية والأمنية الصعبة. ولذلك نشجع الدعم الإقليمي، مع مراعاة أن القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) يظل خريطة الطريق الرئيسية لتحقيق الحل السياسي المنشود للأزمة.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، تدين الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن العنف المستمر على طول خطوط المواجهة في شمال غرب سورية ودرعا من خلال عمليات القصف البري والجوي والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والمتفجرات من مخلفات الحرب. ولا يزال تصعيد العنف يلحق الضرر بالهياكل الأساسية العامة ويعوق حصول السكان على الخدمات العامة، بما في ذلك الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية والمرافق التعليمية والحصول على مياه الشرب والمواد الأساسية مثل التدفئة والوقود والغذاء. وما ينجم عن ذلك من تدمير لأرواح البشر وسبل عيشهم، ولا سيما النساء والأطفال وغيرهم من الفئات الضعيفة، أمر بغيض وينبغي وقفه بأي ثمن.

ومن الأهمية بمكان كفالة احترام جميع الأطراف المعنية لوقف إطلاق النار على الصعيد الوطني والالتزام به، فلم يعد خفيا أن الخيارات العسكرية لا يمكن أن تنهي الحرب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المخاطر التي تتعرض لها حياة الأبرياء على يد جماعات صنفها مجلس الأمن على أنها إرهابية، مثل داعش وهيئة تحرير الشام، لا تزال تشكّل مصدر قلق بالغ. وتؤكد الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن ضرورة اتخاذ إجراءات جماعية حازمة لمكافحة هذه الجماعات الإرهابية لكفالة حصول الضحايا على العدالة.

وكذلك نؤكد على ضرورة حماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني والبنية التحتية المدنية وفقا للقانون الدولي الإنساني وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ويقودني ذلك إلى الحالة الإنسانية. فالمجموعة تلاحظ، مع الأسف، أن ١٤,٦ مليون شخص لا يزالون بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وتظل آلية المعونة عبر الحدود، التي تكملها عمليات التسليم عبر خطوط التماس، سبيلا حاسما لتقديم المساعدة الإنسانية ويجب أن تستمر لمصلحة السكان. كما إننا نشيد باستمرار إيصال المعونة عبر خطوط التماس في الشمال الغربي نتيجة لخطة الستة أشهر، ونحث على إضافة الإمدادات الطبية كجزء من تلك الاستجابة.

ويجب علينا أن نحذر من تسييس المعونة أو تحويل مسارها، وندعو إلى وضع معايير واضحة لمراقبة عملية إيصال المعونة باستخدام الآلية العابرة للحدود وكفالة شفافيتها، وكذلك إيصال المساعدات عبر خطوط التماس مع كفالة حماية جميع العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وقوافل العمل الإنساني.

ويساورنا القلق كذلك إزاء أثر الجائحة الذي ما زال يعرض آفاق المرأة الاجتماعية والاقتصادية للخطر بشكل غير متناسب نظرا إلى حالة البلد الهشة والدمار الناجم عن سنوات من النزاع.

وعلاوة على ذلك، ونظرا للحالة الاقتصادية المتردية، التي تتسم بانعدام الأمن الغذائي الواسع النطاق، نحث جميع الأطراف الفاعلة على دعم تدابير الانتعاش الاقتصادي باعتبارها عنصرا رئيسيا في السلام الطويل الأجل الذي تحتاج إليه سورية والمنطقة.

وتثني المجموعة على أنشطة الإنعاش المبكر وسبل كسب العيش في إطار الاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة الإنسانية، وتحث على توسيع نطاق هذه الأنشطة لتشمل الدعم النفسي والاجتماعي للسكان، ولا سيما النساء والأطفال الذين تضرروا بشكل غير متناسب من النزاع. ومن الضروري أن تمول تلك البرامج تمويلا كافيا حتى تتمكن من بلوغ هدفها المنشود المتمثل في تحقيق السلام المستدام.

وفي الختام، نؤكد مجددا على أهمية احترام سيادة سورية وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي. وتتضامن المجموعة الأفريقية مع الشعب السوري في سعيه إلى السلام، الذي لا يمكن أن يتحقق إلا بعملية سياسية تقودها وتملكها سورية، بدعم دولي.

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص، غير بيدرسن، والأمينة العامة المساعدة، جويس مسويا، على موافاتنا بآخر المستجدات وكذلك الأمين العام على التقرير الذي قدم في وقت سابق من هذا الأسبوع.

نسمع، مرة أخرى، أخبارا غير مشجعة أو تطورات غير إيجابية آتية من سورية. ولا يزال المدنيون والبنية التحتية المدنية الأساسية يتأثرون بالأعمال العدائية النشطة؛ وقد جعل ارتفاع أسعار المواد الغذائية وانعدام الأمن الغذائي ملايين السوريين أكثر اعتمادا على المساعدات الدولية. وتظل كلمات المبعوث الخاص، بيدرسن، مناسبة للأسف: إنه وضع راهن غير مقبول.

إن الحصول على مياه الشرب المأمونة حق أساسي من حقوق الإنسان. ومن المثير للقلق أن نسمع أن ملايين الأشخاص ما زالوا محرومين من إمكانية الحصول على المياه، وأن انتشار الأمراض المنقولة بالمياه يشكل ضغطا إضافيا على نظام الصحة العامة. وتكرر البرازيل دعوتها لجميع الأطراف إلى احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك بالحرص المستمر على تجنيب المدنيين والهياكل الأساسية المدنية المخاطر.

ويجب تعزيز جهود الإنعاش المبكر، ومراعاة الإعفاءات للأغراض الإنسانية من أي جزاءات مراعاة صارمة للتأكد من أنها لا تقوض إمكانية حصول من هم في أمس الحاجة على الغذاء والمأوى والإمدادات الصحية الأساسية.

ويثير الوجود المتزايد للجماعات الإرهابية في سورية قلقا بالغا، لا سيما في أعقاب هجمات الحسكة. ولا يزال يساور البرازيل القلق إزاء حالة الأطفال المحتجزين في مركز احتجاز غويران. وندعم دعوة اليونيسف للوصول إلى الفتيان والفتيات المحتجزين في مرافق في جميع أنحاء شمال شرق سورية من أجل توفير الرعاية اللازمة.

وتكرر البرازيل دعمها لاستمرار تدفق المساعدات الدولية المنقذة للحياة إلى الشعب السوري، ولا سيما من يعيشون في مخيمات ومستوطنات غير رسمية.

ويؤكد آخر تقرير للأمين العام (S/2022/135) أن العمليات العابرة للحدود تظل حاسمة لكفالة وصول المساعدة الأساسية إلى ملايين المدنيين المحتاجين. كما إنه يشير إلى أن العملية السورية عبر الحدود هي واحدة من أكثر العمليات خضوعا للمراقبة في العالم، فهي تخضع لطبقات متعددة من عمليات التفتيش لضمان درجة عالية من الشفافية.

وتؤكد البرازيل أهمية إبقاء تلك العمليات الإنسانية العابرة للحدود تحت المراقبة إذ تتوسع العمليات عبر الحدود بطريقة آمنة ومنتظمة ويمكن التنبؤ بها. ونردد دعوة الأمين العام جميع الأطراف إلى التغلب على التحديات المستمرة للعمليات عبر الحدود بالامتثال لالتزامها بكفالة وصول المساعدات الإنسانية بحرية ومن دون عوائق، بما يتماشى مع مبادئ الإنسانية والحياد والتجرد والاستقلال.

وتظل البرازيل مقتنعة بأن عملية سياسية يملكها ويقودها السوريون وتسهلها الأمم المتحدة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للحفاظ على وحدة أراضي سورية، هي وحدها التي ستحقق السلام الدائم وتخفف معاناة السكان السوريين.

ونؤيد جهود السيد بيدرسن لإعادة إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين وتجربة أفكار جديدة بهدف بناء الثقة بين الأطراف من أجل المضي قدما بتنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وترحب البرازيل باحتمال عقد اجتماع سابع للجنة الدستورية الشهر المقبل، ولا تزال تأمل في إمكانية الاتفاق على منهجية جديدة لإجراء تنقيحات جوهرية للعناصر الدستورية. فبعد عقد من المعاناة، يستحق الشعب السوري أن يرى تقدما فعالا نحو اتفاق سياسي طال التطلع للتوصل إليه ويمكن أن ينهي النزاع ويمهد الطريق لتحقيق السلام المستدام.

السيدة بوينروسترو ماسيو (المكسيك) (*تكلمت بالإسبانية*): أشكر المبعوث الخاص، غير بيدرسن، ومساعدة الأمين العام، جويس مسويا، على إحاطتيهما المفصلتين. وأرجو لمساعدة الأمين، السيدة مسويا، كل النجاح في مهمتها الجديدة. وكذلك أرحب بوفود الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية وتركيا.

سأركز ملاحظاتي على الوضع السياسي والعنف والأزمة الإنسانية في سورية.

في غضون أيام قليلة أخرى، سيكون قد مر ١١ عاما على بدء النزاع في سورية. وللأسف، لا نتوقع أي تحسن. فقد وصل عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية بالفعل إلى ١٤,٦ مليون شخص. ومما يثير قلقا بالغا الأزمة في توفير الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء.

ويعيد بلدي المكسيك التأكيد على أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري لهذا النزاع. ولكن لكي ينجح الحوار السياسي ويتم تجنب زيادة التكاليف والمآسي الإنسانية، فإن الإرادة السياسية مطلوبة من قبل جميع أصحاب المصلحة.

ونؤكد مجددا أهمية الالتزام بوقف إطلاق النار على الصعيد الوطني والمضي قدما في الوقت نفسه في العملية السياسية وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وفيما يتعلق بتلك النقطة الأخيرة، فإننا نرحب باستراتيجية المبعوث الخاص المتمثلة في كفالة عقد اجتماعات بين مختلف الأطراف، وكذلك بالمشاورات مع أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين، ولا سيما وزارة الخارجية والمغتربين في سورية. وكذلك نرحب بالاتفاق على عقد الدورة السابعة للهيئة المصغرة للجنة الدستورية في آذار/مارس. وندعو الطرفين إلى المشاركة البناءة في تلك المناقشات بطريقة ملتزمة.

إن إطلاق سراح خمسة محتجزين وإصدار ٤٠ شهادة وفاة في الغوطة الشرقية خطوة إيجابية إلى الأمام. غير أن تلك التدابير لا تتناسب في تقديرنا مع حجم المشكلة، بالنظر إلى أن آلاف الأشخاص ما زالوا مختفين أو رهن الاحتجاز. ونكرر الدعوة إلى الإفراج الفوري عنهم وتيسير وصول المنظمات الإنسانية إلى مراكز الاحتجاز.

ويوضح تقرير الأمين العام (S/2021/1030) وآخر إحاطة من الإحاطات التي تقدم كل شهرين أن إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بصورة آمنة ومستدامة وبدون عوائق أمر ضروري لتلبية

الاحتياجات الأساسية للسكان والتخفيف من الآثار التراكمية لأكثر من عقد من النزاع. وبالإضافة إلى الرعاية الطبية، تقوم الحاجة إلى توفير الخدمات مثل الرعاية الصحية العقلية والدعم النفسي والاجتماعي.

ويرحب بلدي، المكسيك، بالتقدم المحرز في العمليات عبر خطوط النزاع إلى الشمال الغربي. غير أنه من الواضح أن ذلك ليس بديلا عن حمولة أكثر من ٢٠٠ ١ شاحنة من المعونة الإنسانية التي تدخل عن طريق باب الهوى كل شهر. إن الروح التي أدت إلى اتخاذ القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) بالإجماع في تموز/يوليه ٢٠٢١ يجب أن تستمر في توجيه عمل المجلس.

إن المسائل الجارية فيما يتعلق بمحطة مياه علوك، بالإضافة إلى الهجمات التي تؤثر على توزيع المياه، تجسد العواقب التي تواجهها سورية جراء النزاع الذي طال أمده. ويبرز القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) أهمية مشاريع الإنعاش المبكر. وتنفيذها ينبغي أن يكون أولوية، لا سيما بغية تعافي أبناء الشعب السوري وكفالة قدرتهم على الصمود.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد بيدرسن والسيدة مسويا على إحاطتيهما.

إن الحل الدائم للنزاع لا يمكن أن يكون إلا حلا سياسيا. الحرب لم تنته بعد. فقد أسفر قصف قوات النظام السوري في محافظة إدلب في ١٢ شباط/فبراير عن مقتل العديد من المدنيين، بمن فيهم الأطفال. وتدين فرنسا تلك التفجيرات وتكرر دعوتها إلى وقف فوري للأعمال العدائية على نطاق البلد بأسره. وتظل حماية المدنيين أولوية مطلقة.

لقد اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، الذي لا يزال خارطة الطريق المشتركة لأعضاء المجلس للتوصل إلى حل سياسي للنزاع. وما لم يُنفذ تنفيذا كاملا، لن يكون هناك سلام دائم.

وتؤيد فرنسا جهود المبعوث الخاص في سياق نهج تدريجي. والعملية السياسية يجب أن تحرز التقدم، ويجب على كل جهة فاعلة أن تضطلع بمسؤولياتها، وفي مقدمتها النظام السوري، الذي لا يزال غير مستعد للقيام بأدنى خطوة.

ولم تكن الاحتياجات الإنسانية شديدة أبدا مثلما هي الآن، إذ أن هناك ١٤,٦ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة. ويجب ضمان وصول المساعدات الإنسانية الكاملة إلى جميع هؤلاء الناس. ويجب على جميع أطراف النزاع، ولا سيما النظام، أن تحترم التزاماتها الدولية.

ولا تزال الآلية الإنسانية العابرة للحدود آلية أساسية. وفي العام الماضي، أوصلت ٠٠٠ ١٠ شاحنة المعونة إلى ما يقرب من ٢,٤ مليون شخص في الشمال الغربي كل شهر. ويجب أن يستمر التقدم في إيصال المساعدات عبر الحدود في الشمال الغربي والشمال الشرقي على حد سواء. بيد أن الآلية العابرة للحدود ستظل ضرورية ما دامت المعونة لا تصل إلى جميع المحتاجين في جميع أنحاء البلد.

وفي غياب حل سياسي، سيبقى الموقفان الفرنسي والأوروبي بشأن رفع الجزاءات وإعادة الإعمار دون تغيير. ولا يمكن أن تبدأ إعادة الإعمار إلا بالشروع جديا في عملية سياسية. وأكرر: يجب على النظام أيضا أن يضطلع بمسؤولياته في هذا الصدد.

وعلاوة على ذلك، فإن انتهاك النظام المنتظم لحقوق اللاجئين العائدين إلى سورية يظهر أن شروط العودة الطوعية والآمنة والكريمة للاجئين لم تتحقق. ومرة أخرى، يجب على النظام أن يضطلع بمسؤولياته. ومن الضروري أيضا أن تتاح لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين إمكانية الوصول إلى اللاجئين العائدين.

وأخيرا، ستواصل فرنسا كفاحها الدؤوب ضد إفلات مرتكبي الجرائم المرتكبة في سورية من العقاب. ويجب أن يحاسبوا على أفعالهم.

السيد داي بينغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن والأمينة العامة المساعدة جويس مسويا على إحاطتيهما.

تقدر الصين الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للنهوض بالعملية السياسية في سورية وتخفيف معاناة الشعب السوري. واليوم أود أن أدلي بالتعليقات الموجزة التالية.

أولا، ينبغي أن نلتزم بالاتجاه الصحيح للتسوية السياسية. وتؤيد الصين بقوة العملية السياسية التي يقودها السوريون ويتولون زمامها،

وتدعو جميع الأطراف في سورية إلى تعزيز الحوار وتضييق الخلافات وتعزيز التقدم الجوهري في عمل اللجنة الدستورية. وتقدر الصين الوساطة السياسية للمبعوث الخاص بيدرسن وتأمل أن تعقد الجولة السابعة للجنة الدستورية في الموعد المقرر في آذار/مارس. ويجب أن يظل عمل اللجنة الدستورية مستقلا ودون تدخل خارجي، ويجب الحفاظ على سيادة سورية وسلامتها الإقليمية.

ثانيا، يجب القضاء على الإرهاب في سورية. إن الحالة المتعلقة بمكافحة الإرهاب في سورية ما زالت مزرية. ووفقا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعتمد معايير موحدة، وأن يعزز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، وأن يتخذ إجراءات صارمة ضد القوى الإرهابية في سورية لضمان ظروف آمنة للعملية السياسية. إن عملية الهروب الأخيرة من سجن تنظيم الدولة الإسلامية تذكر المجتمع الدولي بأن مشكلة المقاتلين الإرهابيين الأجانب في سورية والعراق مشكلة صارخة ولها آثار غير مباشرة. وهذه المسألة التي طال أمدها تشكل تهديدا مشتركا لبلدان المنشأ والبلدان المعنية وبلدان المنطقة. ويجب على جميع الأطراف المعنية أن تتعاون على حلها.

ثالثا، يجب بذل كل جهد ممكن لتحسين الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في سورية. وقد أثرت الأزمة الاقتصادية على جميع جوانب المجتمع السوري، إذ ارتفعت أسعار المواد الغذائية والنفط. وتدعو الصين المجتمع الدولي إلى زيادة مساعدته لسورية من خلال تنفيذ القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) على أساس الاحتياجات الفعلية لسورية وتنفيذ مشاريع واسعة النطاق للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار من أجل حماية سبل عيش الشعب السوري. وترحب الصين بالتقدم الذي أحرزته الأمم المتحدة في عمليات الإغاثة الإنسانية عبر الحدود في شمال غربي سورية، وتأمل أن تستخدم عمليات الإغاثة ذات الصلة دور الحكومة السورية استخداما كاملا. وينبغي للبلدان المعنية أن ترفع فورا الجزاءات الانفرادية والحصار الاقتصادي المفروض على سورية بغية تهيئة الظروف المواتية للإغاثة الإنسانية وإعادة الإعمار بعد الحرب في سورية.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى مقدمي الإحاطتين، المبعوث الخاص غير بيدرسن، والأمينة العامة المساعدة جويس مسويا، التي أرحب بها في منصبها الجديد.

واليوم نتذكر العواقب الطويلة الأجل للحرب. بعد ما يقرب من ١١ عاما من النزاع في سورية، التي شهدنا فيها انتهاكات مروعة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، يحتاج ١٤,٦ مليون سوري إلى المساعدة الإنسانية. وقد أدى تدمير الهياكل الأساسية المدنية إلى عجز ٧٦ في المائة من السكان عن تلبية أبسط الاحتياجات الأساسية. وهذا يعني سوء التغذية المزمن، وارتفاع أسعار الخبز، وعيش الأسر في المخيمات في ظروف البرد القارس، وتوقف نمو الأطفال الصغار – والتعافي من هذه المستويات من المعاناة سيستغرق جيلا بأكمله .

وبينما ننظر إلى الرعب الذي يتكشف في أوكرانيا، ينبغي أن تكون المعاناة اليومية للرجال والنساء والأطفال في سورية بمثابة تحذير شديد للمجتمع الدولي. إن معاناة الملايين معاناة لا توصف، تؤدي إلى التشريد الجماعي وعدم الاستقرار الإقليمي والصدمة الاقتصادية، ولا تخدم أي غرض.

ومن الواضح أن هناك حاجة إلى استجابة إنسانية مستمرة ومتسقة في سورية. وينبغي تقديم المساعدة من خلال جميع الطرائق الممكنة. وينبغي تنفيذ القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) تنفيذا كاملا، وبينما نتطلع إلى تموز/يوليه، يظل تجديد ولاية الأمم المتحدة عبر الحدود أمرا أساسيا.

وتؤيد المملكة المتحدة جميع الجهود الرامية إلى تحسين الوصول عبر الخطوط وجهود الإنعاش المبكر. مع ذلك، وبغية إنهاء الصراع وإحلال السلام الدائم في سوريا، لا تزال العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة، على النحو الوارد في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، ضرورية. وترحب المملكة المتحدة بالجهود المتواصلة التي يبذلها المبعوث الخاص بيدرسن وبعزمه على استئناف محادثات اللجنة الدستورية في جنيف في النصف الثاني من آذار/مارس. ويجب على النظام السوري أن ينخرط بشكل مجد في هذه العملية. ونحث جميع الأطراف، بما في ذلك داعمي النظام، على مضاعفة جهودها لإيجاد سبيل للمضي قدما.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أنا، أيضا، أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والأمين العام المساعد مسويا على إحاطتيهما الإعلاميتين.

اسمحوا لي أن أبدأ اليوم بالتأكيد على التزام النرويج المستمر بحل سياسي شامل بتملك سوري وقيادة سورية. وهذا الأمر ضروري، إلى جانب معالجة الحالة الإنسانية والاقتصادية والأمنية على الأرض، من أجل وضع حد لمعاناة الشعب السوري المستمرة منذ أكثر من عقد. وفي هذا الصدد، فإن المضي قدما في تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وهو قرار قائم على توافق الآراء اتخذه المجلس، أمر بالغ الأهمية. ويجب تنفيذ القرار من جانب الأطراف السورية نفسها، وكذلك من جانبنا جميعا في المجتمع الدولي.

وتؤكد النرويج دعمها الثابت للمبعوث الخاص بيدرسن في جهوده الرامية إلى تعزيز النهج التدريجي كوسيلة للسعي إلى إحراز تقدم على المسار السياسي وفي عمل اللجنة الدستورية. ونرحب بتوجيه الدعوات إلى الدورة السابعة للهيئة المصغرة للجنة الدستورية، التي ستعقد في نهاية آذار/مارس. وينبغي للأطراف أن تغتنم هذه الفرصة للمضي قدما بالعملية الدستورية. وسيلقى التقدم المحرز في العملية الدستورية ترحيبا لا من المجلس فحسب، بل من المجتمع الدولي بأسره.

ونحث جميع الأطراف الفاعلة في الصراع السوري على الإسهام بشكل بناء وبحسن نية. هناك العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) التي لن تفيد الشعب السوري فحسب، بل البلدان المجاورة أيضا، وستحظى بدعم المجتمع الدولي الأوسع. إن الإفراج عن المحتجزين والمعلومات عن أفراد الأسرة المفقودين أمر بالغ الأهمية وسيؤثر على الكثير من السوريين. وكذلك الحال بالنسبة للعودة الآمنة والطوعية والكريمة للاجئين، ومكافحة الإرهاب والإصلاح السياسي الشامل.

واسمحوا لي أيضا أن أشدد على أهمية عمل ودور المجلس الاستشاري للمرأة السورية، الذي انعقد في النرويج في كانون الثاني/يناير. وقد نقل أعضاؤه رسالة واضحة إلى المجتمع الدولي بشأن الحاجة إلى حل سياسي شامل. ودورهم حاسم، وكذلك دور غرفة دعم المجتمع المدني السوري في الجهود الرامية إلى دفع العملية السياسية إلى الأمام.

وعلى الرغم من أن الخطوط الأمامية في سوريا مستقرة تماما منذ بعض الوقت، فإن الحرب والقصف والغارات الجوية لا تزال مستمرة، وتكون نتيجة ذلك قتل وإصابة المدنيين. نحن بحاجة إلى حل سياسي، ولكن من الواضح أيضا أن هناك حاجة إلى وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني – وهو جزء حاسم من القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وأخيرا، أود أن أشدد على أهمية مواصلة مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في سورية. وقد أظهرت التطورات الأخيرة الحاجة إلى ذلك، حيث تواصل الجماعة الإرهابية استخدام سوريا كقاعدة للعمليات. ولا تزال الحالة الأمنية هشة، والجمود السياسي الحالي لا يحتمل. لقد حان الوقت لدينامية جديدة من التقدم الحقيقي من أجل الشعب السوري وجيرانه والمجتمع الدولي الأوسع.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

نشكر غير بيدرسن على إحاطته الإعلامية، ونرحب بالأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية، النائب الجديد لمنسق الإغاثة في حالات الطوارئ في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيدة جويس مسويا، في جلسة اليوم. ونشكرها على إحاطتها الإعلامية.

ونرى أنه يجب إقامة حوار بناء فيما بين السوريين، أولا وقبل كل شيء، في إطار اللجنة الدستورية. ونحن مقتنعون بأنه لا بديل عن تعزيز عملية تسويةتر يقودها السوريون ويملكون زمامها، في إطار وساطة الأمم المتحدة، دون أي تدخل خارجي ودون فرض مواعيد نهائية مصطنعة. وفي هذا الصدد، نرحب بخطط المبعوث الخاص بيدرسن لعقد الجولة السابعة من اجتماعات هيئة تحرير اللجنة الدستورية في سويسرا الشهر المقبل. ونأمل أن يركز عملها في المقام الأول على الحوار بين الأطراف السورية من أجل تشجيعها على الاتفاق على الإصلاح الدستوري، دون أن تشتت انتباهها قضايا ثانوية.

لذلك، سنواصل مشاركتنا مع السوريين والمبعوث الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين. وتحقيقا لذلك، اجتمع وزير الخارجية سيرغي لافروف في موسكو هذا الأسبوع مع نظيره السوري، الوزير فيصل مقداد، والمبعوث الخاص بيدرسن. وكان محور التركيز الرئيسي للاجتماع هو التوصل إلى قرار شامل بشأن سوريا، يستند إلى القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

ونأمل أن يركز السيد بيدرسن على عمل اللجنة الدستورية وألا تشتت انتباهه المبادرات التي لا تحظى بدعم الحكومة السورية أو المعارضة السورية. وينبغي ألا تحل هذه المبادرات محل المشاورات بين الأطراف السورية، التي كلف المبعوث الخاص بتشجيعها. وينبغي أن يكون عمل اللجنة سلسا، دون انقطاع مصطنع. وينبغي أن تعقد جلسات منتظمة، على غرار هيئة التحرير. من الواضح أن تأجيل الاجتماعات كثيرا من أجل تنقيح النظام الداخلي وضبطه لا يساعد في النهوض بالعملية.

والجهود السياسية مطلوبة الآن في ضوء استمرار توتر الوضع في بعض المناطق التي لا تسيطر عليها دمشق. وكان الهجوم الإرهابي الواسع النطاق على سجن الصناعة في الحسكة تأكيدا واضحا على زعزعة الاستقرارالخطيرة. وأدى الهجوم، الذي أعقبه عملية لتحييد الإرهابيين وتطهير المنطقة، بمساعدة الطائرات والمركبات المدرعة، إلى مقتل وإصابة العشرات من السوريين المسالمين. وأجبر أكثر من ٤٥ ٠٠٠ شخص على مغادرة منازلهم. وهذا يؤكد الحاجة إلى مكافحة الإرهاب في سورية بلا هوادة، لا الحاجة إلى الانخراط معهم.

ونحيط علما بأن جميع المشردين داخليا تقريبا قد عادوا إلى ديارهم الآن. ومع ذلك، لا يزال أكثر من ٧٠٠ طفل في مرافق الاحتجاز، وهو ما يثير القلق. واسمحوا لي أن أسلط الضوء على الجهود التي يبذلها مفوض روسيا لحقوق الطفل. في ٢٤ شباط/فبراير، أعيد إلى روسيا ١٤ طفلا تتراوح أعمارهم بين ثلاث سنوات و ١٥ سنة من سورية. وبقي خمسة منهم في دور الأيتام في دمشق وتم إجلاء التسعة الآخرين من مخيمات اللاجئين في منطقة ما وراء نهر الفرات. وسنواصل البحث عن الأطفال الروس في مخيمات اللاجئين السوريين ونعمل على إعادتهم إلى أوطانهم. بدأت هذه الجهود في عام ٢٠١٧ بناء على تعليمات من رئيس روسيا. منذ ديسمبر ٢٠١٨، أعيد ٣٦٤ طفلا روسيا من مناطق النزاع في الشرق الأوسط. وأعدت وثائق لإعادة ١٢٨ طفلا آخرين إلى أوطانهم.

لا يزال الوضع الإنساني في سوريا معقدا. ويحتاج نحو ١٤ مليون سوري إلى المساعدة. والتحديات الاجتماعية والاقتصادية، التي تفاقمت بسبب الجزاءات الأحادية الخانقة، تزداد تعقيدا. والتقدم المحرز في تنفيذ القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، الذي اتخذ لزيادة المساعدة الإنسانية الشاملة لسوريا، لا يزال محدودا. وخلال الأشهر الستة الماضية، لم ترسل سوى قافلتين محليتين إلى إدلب. ولا يوجد حتى الآن أي وصول إلى مناطق العمليات التركية. ويواصل المانحون الغربيون تسييس تمويل مشاريع الإنعاش المبكر.

وتم تجديد القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) لمدة ستة أشهر أخرى بعد نشر التقرير الخاص للأمين العام (S/2021/1030). ونتوقع أن تحشد الأمم المتحدة وغيرها من أعضاء المجتمع العالمي الجهود لضمان التنفيذ الكامل وحسن النية للقرار. وستتوقف مناقشاتنا، وكذلك القرار الذي سيتخذ في تموز/يوليه من هذا العام، إلى حد كبير على ما إذا كان هذا النهج قد تم التمسك به على النحو الواجب ويحقق نتائج ملموسة أم لا. ومحاولات انتقاء العناصر الأكثر جاذبية في الوثيقة، مثل إعطاء الأولوية للمساعدة الإنسانية عبر الحدود، وتجاهل مشاريع الإنعاش المبكر ومهمة توسيع نطاق وصول المساعدات الإنسانية عبر خط التماس، غير مقبولة. فهي لا تساعد في حل المشاكل الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية في سوريا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد صباغ (الجمهورية العربية السورية): بداية، وبالنظر لأنني أتحدث للمرة الأولى أمام المجلس خلال هذا الشهر، أود أن أهنئكم على

توليكم رئاسة المجلس لشهر شباط/فبراير، وإدارتكم الناجحة لأعماله، وأن أعرب عن تقديرنا لمواقف بلدكم الرامية إلى إعلاء مبادئ القانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

استمعنا إلى إحاطة الأمينة العامة المساعدة جويس مسويا، التي سلطت فيها الضوء على بعض أوجه معاناة السوريين، والتي تتواصل داخل البلد وخارجه جراء السياسات الخاطئة والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، بما فيها فرض التدابير القسرية أحادية الجانب، والتي ترتكبها حكومات بعض الدول الغربية التي غلبت مصالحها وأجنداتها على أرواح ورفاه السوريين، وأمن واستقرار سورية والمنطقة. في الوقت الذي تبذل فيه الحكومة السورية قصارى جهدها للارتقاء بالوضع الإنساني وتوفير الاحتياجات والخدمات الأساسية وإعادة إعمار ما دمره الإرهاب والعودة بسورية إلى مسار التنمية المستدامة، وضمان العودة الكريمة والآمنة والطوعية للمهجرين السوريين إلى بيوتهم وحياتهم الطبيعية، فإن جهودها تصطدم بعقبات كبيرة تحد من تحقيق نتائجها المأمولة. وفي هذا المجال، أود أن أعرض أمامكم بعض هذه العقبات.

أولا، تميزت سورية حتى وقت قريب بالاكتفاء الذاتي في الكثير من المنتجات الزراعية، في حين تجد نفسها اليوم مضطرة لاستيراد كميات من تلك المنتجات. فعلى سبيل المثال، كان إنتاج سورية السنوي من القمح قبل الحرب يقارب ٢,٥ مليون طن. أما اليوم، فتحتاج سورية إلى استيراد ١,٥ مليون طن من القمح سنويا لتوفير الخبز للسوريين. والسبب هو استيلاء القوات الأمريكية الموجودة بشكل غير شرعي في شمال شرق البلد والميليشيات العميلة الانفصالية على إنتاج القمح السوري في هذه المنطقة ونهبها له.

ثانيا، النقص الكبير في مياه الري اللازمة للزراعة، والناجم عن استمرار النظام التركي في انتهاك الاتفاقات الثنائية الناظمة لتدفق نهر الفرات، فضلا عن استخدامه المياه كسلاح ضد المدنيين وحرمان أكثر من مليون مواطن سوري من الحصول على مياه الشرب.

ثالثا، كانت سورية تنتج، قبل الأزمة، ٩ ٥٠٠ ميغاواط من الطاقة الكهربائية، أما اليوم فإنتاجها لا يتجاوز ٢ ٦٠٠ ميغاواط. وهذا العجز في إنتاج الطاقة ناجم عن نهب قوات الاحتلال الأمريكية وأدواتها لحوامل الطاقة من النفط والغاز، بالإضافة إلى جرائم التنظيمات الإرهابية واعتداءات التحالف الدولي اللاشرعي التي ألحقت أضرارا بالغة بمحطات توليد الكهرباء وشبكات النقل والتوزيع، وأفضت لخروج نحو ٥٠ في المائة من منظومة الكهرباء عن الخدمة، مما أدى إلى حرمان السوريين من التدفئة في هذا الشتاء القاسي.

رابعا، قطاع الصحة والخدمات الطبية والصناعة الدوائية السورية – التي كانت رائدة قبل الحرب وحققت اكتفاء ذاتيا لغالبية الأدوية، إلى جانب تصدير إنتاجها إلى عشرات الدول – بات هذا القطاع الهام يأن اليوم من وطأة نقص حاد، جراء الحصار والذي تفاقم مع تفشي جائحة كوفيد –١٩، وأدى إلى حرمان السوريين من حقهم في الحصول على الرعاية الصحية الضرورية والدواء.

خامسا، التدابير القسرية أحادية الجانب التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بشكل لاشرعي على الشعب السوري قد طالت مختلف القطاعات، بما فيها المصارف والطاقة والاتصالات والنقل الجوي والبحري والبري. وتضاعفت بشكل لا إنساني وغير مسبوق خلال السنوات الأخيرة، مما أدى إلى مفاقمة المعاناة الإنسانية للسوريين وتراجع لمؤشرات التنمية المستدامة في سورية بعد أن كانت تحقق تقدما ملحوظا قبل عام ٢٠١١، ونموا اقتصاديا وصل إلى ٩ في المائة. إن آثار تلك التدابير اللاشرعية المفروضة على سورية قد طالت أيضا عمل منظمات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية في سورية، حيث ارتفعت تكلفة السلة الغذائية التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي للمحتاجين خمسة أضعاف، وانخفضت قيمتها الغذائية إلى أقل من النصف. كما ارتفع سعر الصرف وازداد التضخم وتدهورت القدرة الشرائية. والمفارقة أن بعض الدول الغربية التي أضرت، وعلى نحو متعمد، بالاقتصاد السوري تشكو من تقلبات سعر صرف العملة الوطنية.

لقد انقضت ثمانية أشهر على اعتماد مجلس الأمن للقرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، وخلال هذه المدة أبدت سورية تعاونا كبيرا وقدمت تسهيلات كثيرة للأمم المتحدة لدعم تنفيذ أحكامه، لا سيما تلك المتعلقة بتعزيز الوصول عبر الخطوط وتنفيذ مشاريع التعافي المبكر. لقد صبرنا طويلا، لكن إحباطنا كان بقدر صبرنا. نحن الآن في نهاية شهر شباط/فبراير، ولم يتبق لانتهاء ولاية القرار سوى أربعة أشهر. والمؤسف، أننا لم نلمس أي تقدم ملحوظ في تنفيذ مشاريع التعافي المبكر، وذلك جراء غياب الإرادة السياسية لبعض الدول الغربية في تنفيذ مضمون القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، الذي تم اعتماده بالإجماع. كما لم نشهد حتى الآن تعزيزا على النحو المأمول للعمل عبر الخطوط. إذ أنه في مقابل تسيير ١٦ قافلة، تتضمن ١٢٦١ شاحنة عبر الحدود خلال شهري كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ وكانون الثاني/يناير فقط، لم تنجح الأمم المتحدة خلال الأشهر الثمانية الماضية سوى في تسيير قافلتين، تتضمنان ٢٨ شاحنة فقط عبر الخطوط إلى الشمال الغربي. وذلك جراء عرقلة النظام التركي وأدواته من التنظيمات الإرهابية، لإيصال المساعدات وتوزيعها لخدمة أجنداته العدائية. لقد بات واضحا أن الحكومة التركية، التي تمثل الراعي والحامي الأساسي لجبهة النصرة وغيرها من الكيانات الإرهابية المسيطرة على إدلب ومحيطها، هي التي تعرقل تعزيز آلية العمل عبر الخطوط، وذلك للحفاظ على الفوائد والمصالح التي تجنيها هي وعملائها من آلية العمل عبر الحدود.

وفيما يتعلق بالشأن السياسي، فقد أجرى المبعوث الخاص السيد غير بيدرسن الأسبوع الماضي محادثات في دمشق مع السيد وزير الخارجية والمغتربين والرئيس المشارك للجنة الدستورية. لقد تم وضع المبعوث الخاص بصورة الإنجازات الهامة التي يتم تحقيقها على صعيد المصالحات والتسويات التي جرت، وما زالت تجري، في مناطق سوريّة مختلفة كدرعا ودير الزور والحسكة والمناطق المحررة من محافظة الرقة، والتي مكّنت عدداً كبيراً من السوريين من العودة لممارسة حياتهم الطبيعية. كما تمّت الإشارة أيضاً إلى مراسيم العفو العام الصادرة عن السيد رئيس الجمهورية والتي استفاد منها الآلاف من السوريين، وهي خطوات بالغة الأهمية لا بد من التركيز عليها وعدم تجاهلها.

إن الجمهورية العربية السورية تجدد تأكيد التزامها بالحل السياسي القائم على الحوار الوطني السوري – السوري بملكية وقيادة سورية، وفي ظل الالتزام التام بسيادتها واستقلالها ووحدة وسلامة أراضيها.

كما تجدد أيضاً التأكيد على تنفيذ مضمون الورقة المرجعية التي تنظّم أعمال اللجنة الدستورية وعدم تجاوز أحكامها تحت أية ذرائع. وتشدد سورية على أن عمل اللجنة الدستورية هو حق حصري للسوريين، ولا يحق لأي أطراف خارجية التدخل فيه أو عرقلته أو فرض جداول زمنية له أو خلاصات مسبقة لنتائجه. ونحن نتطلع لعقد الجولة السابعة للجنة الدستورية بتاريخ ٢١ آذار/مارس القادم.

ختاماً، تؤكد سورية على ضرورة التعامل الواقعي والحقيقي لتحسين الوضع الإنساني في سورية وإعادة الأمن والاستقرار إليها، وذلك من خلال تغيير المقاربة السياسية وإجراء حوارات عقلانية مبنية بشكل رئيسي على تحقيق مصلحة الشعب السوري، وتقود إلى إنهاء الاحتلال الأجنبي التركي والأمريكي والإسرائيلي للأراضي السورية والكفّ عن اعتداءاتهم المستمرة على السيادة السورية ووقف رعايتهم للتنظيمات الإرهابية والميليشيات الانفصالية وإغلاق كل المعسكرات والمخيمات غير الشرعية على الأراضي السورية وإخراج الإرهابيين الأجانب وعائلاتهم من سورية وإعادتهم إلى بلدانهم الأصلية ووقف المسرحيات الخطيرة التي تهدف إلى إعادة تدوير الإرهابيين، وكذلك الرفع الفوري وغير المشروط للحصار الاقتصادي الأمريكي – الأوروبي المفروض على سورية ودعم جهود الدولة السورية لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين الوضع الإنساني وتوفير الخدمات الأساسية.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد سينيرلي أوغلو (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ومساعدة الأمين العام مسويا على إحاطتيهما.

كما سمعنا للتو، فإن الحالة الإنسانية في سورية تزداد سوءاً يوماً بعد يوم؛ فقد بات ١٤,٦ مليون شخص حالياً في حاجة إلى المساعدة الإنسانية. وهذا يشير إلى زيادة مروّعة بواقع ١,٢ مليون شخص عن

العام الماضي. وقد أدت ظروف الشتاء القاسية إلى إيصال الظروف المعيشية للنازحين، ولا سيما في إدلب، إلى حافة الإملاق. ويتعين على المجتمع الدولي أن يفعل المزيد لضمان استمرار زيادة المعونة الإنسانية دون انقطاع.

وببساطة، لا بديل عن عملية الأمم المتحدة الإنسانية العابرة للحدود في تلبية تلك الاحتياجات الملحّة. وتلك حقيقة، والوعود الفارغة لن تغيرها. وستواصل تركيا أيضاً، من جانبها، تيسير القوافل العابرة لخطوط التماس. بيد أن من النفاق، إن لم يكن من الخبث، الدعوة إلى زيادة إمكانية الوصول إلى السكان المحليين عبر الخطوط، وفي الوقت نفسه شن هجمات ضد نفس الأشخاص.

وأود أن أطرح سؤالاً واضحاً جداً: ما فائدة العمليات عبر خطوط التماس إذا قصف النظام وداعموه المدنيين واستهدفوا عمداً مرافق المياه والوقود؟ يجب على النظام وداعميه التوقف عن قتل المدنيين حتى تتمكن الآلية العابرة للخطوط من إيصال المساعدات الإنسانية. ويجب التأكيد أيضاً على أن المساعدات الإنسانية أصبحت جزءاً من الفساد المخزي للنظام. فالنظام يحول وجهة المساعدات الإنسانية الدولية الموجهة إلى البلد لأغراضه الخاصة. وهذا أمر غير مقبول.

إن الملاذ الأخير للشعب السوري هو سخاء المانحين الدوليين. غير أن النظام يسلبهم حتى ذلك. إنه لأمر مخز. ونتوقع من الأمم المتحدة أن تجيب على استفساراتنا السابقة بشأن هذه المسألة. وإننا على ثقة بأن المانحين يراقبون الحالة عن كثب. وينبغي إيلاء الاهتمام الواجب لهذه المسألة في الفترة المشمولة بالتقرير اللاحق.

ولا ينبغي تجاهل مشاكل المياه والكهرباء التي يسببها النظام وحزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب في منطقة الباب ورأس العين – تل أبيض. ولا يمكننا أن نسمح لدعاية تلك الجماعات أن تجد طريقها إلى التقارير.

إن التأخير في العملية السياسية يطيل أمد معاناة الشعب السوري. ونحن نؤيد ونقدر الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص بيدرسن، والتي نأمل أن تؤدي إلى نجاح اللجنة الدستورية. غير أن النظام ما فتئ غير راغب في المشاركة بجدية في محادثات السلام التي تقودها الأمم المتحدة في جنيف. ومن الواضح أنه يعتزم تعطيل العملية حتى يمحو المعارضة على أرض الواقع.

ويجب أن تُسفر الجولة القادمة للجنة الدستورية عن نتائج ملموسة. ولتحقيق ذلك، يجب على داعمي النظام ممارسة الضغط عليه. وإلا، فإن النظام سيواصل إساءة استخدام ذلك المنبر ويستمر في تعطيل العملية السياسية.

وستدعم تركيا باستمرار الجهود الرامية إلى مواصلة خفض التصعيد في الميدان من أجل تهيئة بيئة يمكن للحل السياسي أن يستمر فيها. وسنواصل أيضاً دعم مبادرات الأمم المتحدة الداعمة للحل السياسي. ومن الأهمية بمكان أن تتواءم تلك المشاورات مع قرارات المجتمع الدولي بشأن النزاع السوري، وكذلك مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) نصاً وروحاً.

ونودّ أن نطلب طلباً من البلدان التي تعتزم تطبيع علاقاتها مع النظام: ينبغي لها ألا تخلط بين التطبيع وإضفاء الشرعية على نظام إجرامي. فنحن بحاجة إلى تطبيع حياة الملايين من السوريين الذين يعانون على يد النظام منذ أكثر من عقد من الزمان. ونحن بحاجة إلى تطبيع تنفيذ حقوق الإنسان العالمية التي يستحق الشعب السوري التمتع بها. ونحن بحاجة إلى تطبيع الأوضاع في سورية لتصبح دولة ديمقراطية وعلمانية ومزدهرة وآمنة.

لا يزال تنظيم داعش يشكل تهديداً مشتركاً للبشرية، ويتطلب القضاء التام عليه استراتيجيات موحدة ومنسقة. إن التبادل الحقيقي للمعلومات الاستخباراتية أمر ضروري لمكافحة داعش. كما أن إعادة المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى أوطانهم خطوة ضرورية أخرى في مكافحته.

ثالثاً، يجب أن نعالج الأسباب الجذرية للنزاع. لقد وجد داعش وغيره من المنظمات إرهابية أرضاً خصبة في سورية لأن النظام

لم يتقاعس عن حماية شعبه فحسب، بل بدأ بمهاجمتهم. وإلى أن يتم التوصل إلى حل سياسي للأزمة في سورية، ستواصل المنظمات الإرهابية مثل داعش تجنيد الناس.

وقد ضلّت بعض الجهات الفاعلة في المنطقة السبيل بربط آمالها في القضاء على داعش بمنظمة إرهابية أخرى – حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب. ولا يخطئن أحد، فهدف حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب ليس إنهاء تهديد تنظيم داعش في سورية، بل الحفاظ على الدعم الذي يتلقّاه من بعض أعضاء المجتمع الدولي من خلال إبقاء داعش على جدول الأعمال. ولا يمكن شنّ المعركة الحقيقية ضد داعش إلا بدعم من الجهات الفاعلة المشروعة. ويتعين على أولئك الذين يدعمون حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب أن يقطعوا فوراً علاقاتهم بتلك المنظمة غير الشرعية.

وأود أيضاً أن أذكّر بأننا لم نتلق رداً بعد على طلبنا بأن تُجري الأمم المتحدة تحقيقاً في الهجوم على مستشفى الشفاء الذي وقع في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٢١.

إن الشعب السوري في حالة فرار منذ ١٠ سنوات من أهوال الحرب الظالمة التي شنّها النظام ضد شعبه. بيد أن ما يجده معظم هؤلاء النساء والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة هو العذاب. إنه لعالم قاس هذا الذي نعيش فيه حيث تقودهم تلك الرحلة المحفوفة بالمخاطر إلى خيمة لا تحميهم من الثلوج أو من قسوة النظام أو داعش أو حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب أو من البراميل المتفجرة أو الضربات الجوية. لا يمكن لخيمة ما أن توفر التباعد الاجتماعي في عصر جائحة مرض كورونا; نا هيك عن إمكانية خيمة متضررة من توفير من ذلك. لقد طفح الكيل.

في ضوء البيان الذي ينم عن الهلوسة الذي أدلى به ممثل النظام السوري المجرم، لا بد لي من أن أكرر أنني لا أعتبره نظيري الشرعي. إن وجوده هنا إهانة لملايين السوريين الذين عانوا من جرائم لا حصر لها على أيدي النظام. لذلك، لن أرد على اتهاماته المضللة.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد تخت راونجي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر السيد بيدرسن والسيدة مسويا على إحاطتيهما.

لا يزال الشعب السوري يواجه العديد من التحديات، والتصدي لها يتطلب عملا شاقا في العديد من القطاعات. ليس هناك ما هو أهم أو أكثر إلحاحية من إنهاء التدابير القسرية الأحادية الجانب التي أضرت بالشعب السوري لدرجة أنه حرم من حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك الحق في الطب والرعاية الصحية والغذاء، والماء، والكهرباء والاتصالات. وتؤثر هذه التدابير غير القانونية تأثيرا سلبيا على إيصال الإمدادات الإنسانية المنقذة للحياة حيثما تشتد الحاجة إليها.

بالنظر إلى الحالة الإنسانية المتردية في سوريا، حيث دمرت أجزاء كبيرة من الهياكل الأساسية المدنية، يجب على مجلس الأمن أن يعمل بجد لضمان التنفيذ الكامل للقرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) بطريقة متوازنة وفعالة، لا سيما فيما يتعلق بمشاريع الإنعاش المبكر ورفع الجزاءات الأحادية الجانب. ونؤيد تأييدا كاملا دعوة الأمين العام إلى مواصلة توسيع عمليات الإنعاش المبكر في سوريا، ونقر بأن هذه المبادرات حاسمة لاستمرار النجاح في الاستجابة الإنسانية في ذلك البلد.

ومن المثبط للعزيمة بدرجة كبيرة، بسبب عدم تعاون الأطراف الأخرى، أن التقدم المحرز في العمليات عبر الحدود في المناطق التي لا تسيطر عليها الحكومة كان أقل بكثير مما كان متوقعا. وندين سرقة الموارد الطبيعية للشعب السوري، لا سيما النفط والمنتجات الزراعية، في المناطق التي تسيطر عليها القوات الأجنبية، ونعترف بالحق المشروع للحكومة في مكافحة هذه الأعمال الإجرامية.

والأهم من ذلك، أنه لا تزال تُنتهك بشدة سيادة سوريا وسلامتها الإقليمية بسبب الوجود غير القانوني للقوات الأجنبية، بما في ذلك قوات الولايات المتحدة. إننا ندين بشدة انتهاكات النظام الإسرائيلي المتكررة لسيادة سوريا وسلامتها الإقليمية. إن الهجمات الأخيرة التي

شنتها إسرائيل على سوريا والتي استهدفت المدنيين والبنية التحتية المدنية، تشكل انتهاكات صارخة للقانون الإنساني الدولي. وندعو مجلس الأمن إلى مساءلة ذلك النظام عن مثل هذه الأعمال العدوانية وأنشطتها الخبيثة، فضلا عن تهديداته الصريحة باستخدام القوة ضد بلدان أخرى في المنطقة، مما يعرض للخطر السلم والأمن الإقليميين.

ستواصل الدول الضامنة لمسار أستانا جهودها لإنهاء الأزمة والتخفيف من معاناة الشعب السوري. ودعما لتلك الجهود، سيجتمع وزراء خارجية الدول الضامنة لمسار أستانا في ١٠ آذار/مارس.

نشيد بزيارة السيد بيدرسن الأخيرة إلى دمشق ونؤيد جهوده الجارية لعقد الاجتماع القادم للجنة الدستورية، المقرر عقده في ٢١ آذار/مارس. ونؤكد مرة أخرى أنه يجب على اللجنة أن تعمل في انسجام تام مع اختصاصاتها ونظامها الداخلي، دون أي تأثير أو ضغط خارجي أو أي مواعيد نهائية مصطنعة. ويجب أن يكون أي مسعى بقيادة وملكية سورية، وأن يقتصر دور الأمم المتحدة على تيسير تلك العملية.

إن حرية تنقل الجماعات الإرهابية، بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، في الأراضي السورية، حيث تتواجد القوات الأجنبية بشكل غير قانوني، فضلا عن نقلها إلى بلدان أخرى، تعرض للخطر السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. ولا يمكن استخدام مكافحة الإرهاب ذريعة لتقويض سيادة سوريا وسلامتها الإقليمية. يجب أن ينتهي فورا الوجود غير القانوني للقوات الأجنبية في أجزاء من سوريا، والذي وفر ظروفا مواتية للأنشطة الإرهابية في سوريا. وتواصل إيران دعم جهود سوريا للتصدي للتهديدات الإرهابية والحفاظ على وحدتها وسلامتها الإقليمية.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): طلب ممثل الجمهورية العربية السورية الإدلاء ببيان آخر؛ أعطيه الكلمة.

السيد صباغ (الجمهورية العربية السورية): الحقيقة، لم أطلب هذه الكلمة للرد على الادعاءات والأكاذيب التي صدرت عن ممثل النظام التركي، بل طلبت الكلمة لكي أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى كذب ادعاءاته حول القلق من تواجد التنظيمات الإرهابية في الأراضي السورية.

إن زعيم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، أبو إبراهيم الهاشمي القرشي، الذي قتلته قوات الولايات المتحدة، كان المكان الذي قُتل فيه بضعة أمتار قليلة من مكان تواجد الاحتلال التركي قوات الاحتلال التركية في شمال غرب سورية في إدلب. كان يقيم بجوارهم، ناهيك عن قيام زعيم جبهة النصرة، أبو محمد الجولاني، بالتحرك بحرية في إدلب تحت أنظار وحماية القوات التركية الموجودة على نحو غير شرعي في تلك المنطقة.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية على بيانه.

طلبت ممثلة تركيا الإدلاء ببيان آخر؛ أعطيها الكلمة.

السيدة أوزغور (تركيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): منذ هنيهة قال ممثلي الدائم ما يلزم قوله. لذلك لن نرد على ذلك الشخص السفيه.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر ممثلة تركيا على بيانها. لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رُفِعَت الجلسة الساعة ١٢/٠٥